منه ولو بالنسبة للخوف مس الصحيح اذ القصد الاصلي من المسح هو
الصلاة وغيرها تابع لها اما المتنجس المعفو عنه فيمسح غير محل
النجاسة ويستبيح الصلاة وغيرها هذا هو المعتمد وان الحال
فيه كثيروت وسماه كوثر قويا وان كان لا يسلم مقعدا حيث كان
تابع المشي فيه في حوائج المسافر المعتادة لقال الناس عند
نحو خط وترحال وضبطه المحاملي والشيخ ابي حامد بثلاثة اميال
فاكثر والجويني بمسافة القصر تقريبا واعتمده الاسنوي والاوجه
كما اشار اليه بعضهم بين التقييد حلا فالمرد هو في عرف كلام مع
كلام غيره ضبطها زاد في مدة التنبيه من ثلاثة ايام بلياليهن للمسافر
ويوم وليلة للمقيم فلا يجزيه ما لا ينوي على التردد في حوائج تلك المدة
لضيقه او لثقله او لسعة المفرط او ضيق المفرط ولم ينسب
بالمشي عن قرب عرفا فيما يظهر وليس معنى قولهم الراغي يشترط
ان يكون قويا بحيث يمكن متابعة المشي عليه لا مرحلة ولا
قريبا بل قدر ما يحتاج اليه المسافر من التردد في حوائجه التي
التجديد بالمرحلة او القريبة حتى اذا كانت حوائج السفر
المعتادة تزيد على فرسخ لو جمعت لا يعتبر كما توهم بل المراد
ان الفرسخ لا يتقيد به ذلك بل المدار على الحوائج سواء زاد
مجموعها على الفرسخ لم ينقص عنه ورجح بالتقييد ان المراد
المشي فيه قول مداس وزركشي يتضرر صاحب الاستقصا
خلافه وهو الاوجه ومتى ان يمنع تعوق الرفقة عليه
كما في المجموع الامن مواضع الخرز فليس المراد المسح حلا فالمن
اعتمده ويجوز مسح معصوب وتفد لا خف محرم لان المعصية
فيه من حيث اللبس الذي به الرخصة وفيها من حيث مطلق
الاستعمال

الاستعمال الاعم من اللبس وغيره قوله فيتبغي ان يقيد بغير وجا
بخلاف ما اذا وجب قوله لتوقيته والمعتبر بتقارب
قوله او قصير المخم ضيط بميل ونحوه كما في المجموع عن الشيخ
ابي حامد وغيره وارتضاه صاحب المهمات وغيره وضبط البغوي
له بما قاض بان خروج الى محل لو كان فيه لم يلزم الجمعة لعدم سماع
الندب محمول عليه وشرط السفر ان يكون مباحا والمقصد معينا
ملوحرج فيه احد الطريق او عدل ولو لغير خوف او توجه لمقصده
في غير طريقه لم يضر اذ الشرط سلوك صوب المقصد لا طريقه قوله
ويستقبل القبلة عند الاحرام والركوع والسجود او للجلوس
بين السجدتين بخلاف الاعتدال فانه يلحق بالقيام كما تعتمد وفارق
الجلوس بين السجدتين بسهولته على القائم فسقط عنه التوجه فيه لمشقة قد ذكره
ومشى الجالس يتوقف على القيام وهو ممتنع فلزم التوجه فيه ومنه يؤخذ ان
لو كان يمشي حفا او حبوا كان الجلوس بين السجدتين في حقه كالاعتدال
وهو قريب في العاجز عن القيام دون غيره قوله لكن يشترط ان
لا يستقبل غير جهة مقصده الا للقبلة ظاهره انه يشترط استقبال
جهة المقصد لا عينه وهو متجه والفرق بينه وبين القبلة واضح واذا
استقبل جهة المقصد او عين القبلة فلا فرق بين كون وجهه لمقدم
الدابة او مؤخرها وهو ظاهر قوله والراكب المتمكن من توجيه
الدابة الى القبلة يلزمه الاستقبال الى آخره قضيته كلام الروضة
وجوبه عند التحرم فقط وان كانت الدابة واقفة والمعتمد كما نقله
في المجموع واقره واعتمده بين الرفقة والاستواء انها ما دامت واقفة
ولو لاستراحة او انتظار رفقة يجب الاستقبال ثم اذا سار السير
رفقته او لحاجة اخرا تم لجهة مقصده والا انتهج حتى يخرج من ملك
لانه بالوقوف لزمه فرض التوجه ثم المراد بالمكان هنا السهل ونحوه